

Distr.: General  
26 April 2023  
Arabic  
Original: Spanish

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

الدورة الحادية والعشرون

جنيف، 5-7 تموز/يوليه 2023

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

## استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة في باراغواي: موجز \* \*

\* الملاحظات والتفسيرات والاستنتاجات المعرب عنها في هذه الوثيقة تعبر عن رأي مؤلفيها وليس بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة أو موظفيها أو دولها الأعضاء. وتتضمن الوثيقة موجزاً عن التقرير الكامل بشأن استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة في باراغواي.

\*\* لا يعني ذكر أي شركة أو عملية مرخص بها الإعراب عن موافقة الأمم المتحدة عليها. وتصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً- السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي

- 1- تقع باراغواي في أمريكا الجنوبية وتبلغ مساحتها 406 752 كلم<sup>2</sup>. وهي دولة محاطة باليابسة، تحدها الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والبرازيل. ويقسم نهر باراغواي الإقليم الوطني فعلياً إلى منطقتين لهما خصائص فيزيائية ومناخية وبيئية وإدارية وسكانية مختلفة، تشاكو والمنطقة الشرقية. وباراغواي الشرقية هي المجال الوطني بامتياز لأنها تتركز بها 97 في المائة من السكان (7 232 889 نسمة)<sup>(1)</sup>.
- 2- وهي تحتل، بعدد سكانها البالغ 7 453 694 نسمة، المرتبة 105 من حيث عدد السكان من بين 196 بلداً، ولديها كثافة سكانية منخفضة للغاية، 18 نسمة/كلم<sup>2</sup>. والعاصمة هي أسونسيون وعملتها هي الغواراني.
- 3- ويتكون الهيكل الاقتصادي والنتاج المحلي الإجمالي لباراغواي بشكل رئيسي من عنصرين، قطاع الزراعة وتربية المواشي وقطاع التجارة والتمويل. ويجري هذا الأخير في أسونسيون، وسيوداد ديل إستي، وإنكارناسيون، وبيدرو خوان كاباييرو. وتبلغ حصة قطاع الزراعة وتربية المواشي من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 26 في المائة ويولد جميع صادرات البلاد تقريباً. وعند فحص مكونات القطاع، يلاحظ أن الزراعة تمثل 17 في المائة من هذه القيمة وتمثل الثروة الحيوانية 7 في المائة منها. وفي المقابل، يمثل فول الصويا 93 في المائة من الزراعة، ويمثل القطن والتبغ الباقي.
- 4- وتعد الثروة الحيوانية ركيزة أخرى لاقتصاد باراغواي. وفي عام 2010، أصبحت باراغواي ثامن أكبر مصدر للحوم البقر في العالم، وحققت درجة امتياز معترفاً بها عالمياً. وفي السنوات العشر الأخيرة، ارتفعت صادرات باراغواي من لحوم البقر من 50 مليون دولار إلى 1,7 بليون دولار، ونمت الثروة الحيوانية بنسبة 49 في المائة، وزادت الذبائح، وتضاعف عدد الثلاثجات ثلاث مرات<sup>(2)</sup>.
- 5- وثمة قطاع مهم آخر يستحق تسليط الضوء عليه هو قطاع الطاقة الكهربائية لأنه يستهلك لوحده 16 في المائة من الطاقة المنتجة، ويتم تصدير الباقي إلى بلدان مثل الأرجنتين والبرازيل، اللتين تشتركان معهما باراغواي في محطات الطاقة الكهرومائية ياسيريتا (الأرجنتين - باراغواي) وإيتاييو (البرازيل - باراغواي)<sup>(3)</sup>.
- 6- وفيما يتعلق بالسياق الاقتصادي الحالي، يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لباراغواي ما يقارب من 41 بليون دولار وسجلت نمواً بنسبة 4,1 في المائة عام 2021. وبلغ دينها العام عام 2021 ما قدره 14,642 مليون دولار، وهو ما يمثل 37,72 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتبلغ حصة الفرد من الدين 1,991 دولاراً<sup>(4)</sup>.
- 7- وفي السياق السياسي، باراغواي جمهورية رئاسية يتولى فيها رئيس الجمهورية رئاسة الدولة والحكومة. وفي 20 حزيران/يونيه 1992، تمت الموافقة على الدستور الحالي، المستوحى نصه من

(1) المعهد الوطني للإحصاءات. وانظر (ي) <https://www.ine.gov.py/publicacion/2/poblacion>

(2) انظر (ي) <https://cifca.agr.una.py/novedades/paraguay-ganaderia-y-su-crecimiento/>

(3) في عام 2022، أصبحت باراغواي الدولة الوحيدة في العالم التي تولد طاقة كهربائية نظيفة ومتجددة بنسبة 100 في المائة، بعد فصل آخر محطة للطاقة الحرارية. ومع ذلك، فإن باراغواي هي البلد الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ في أمريكا الجنوبية، حيث تحتل مرتبة بين الدول العشر شديدة الخطورة في القارة، بسبب مؤشرات التنمية المنخفضة واقتصادها الذي يعتمد على القطاع الفلاحي، وفقاً لمؤشر المصرف الإنمائي لأمريكا اللاتينية للتأثر بتغير المناخ والتكيف معه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبينما تتقاذف باراغواي موجات الجفاف، والفيضانات، والأحداث التي لا تتأثر بتزداد تطرفاً، ونقص الأمن المائي، ونزوح الأشخاص، لا يبعث مستقبل الطاقة على التفاؤل بدوره. وأشار نائب وزير المناجم والطاقة إلى أن إنتاج الطاقة لن يكون كافياً لتغطية الطلب المحلي اعتباراً من عام 2030.

(4) انظر (ي) <https://www.bancomundial.org/es/country/paraguay/overview>

الساير الغربية، في ظل المبادئ الأساسية للديمقراطية الجمهورية التمثيلية والتعددية في دولة اجتماعية قائمة على سيادة القانون<sup>(5)</sup>.

8- وتتمثل نماذج التكامل الإقليمي للمنطقة في السوق الجنوبية المشتركة، ومنطقة تكامل وسط وغرب أمريكا الجنوبية، ومبادرة تكامل الهياكل الأساسية الإقليمية في أمريكا الجنوبية، ولكل منها استراتيجيات متباينة ومجالات عمل محددة.

## ثانياً - معلومات أساسية عن قانون المنافسة

9- ينص الدستور الوطني لباراغواي في مادته 107 "بشأن المنافسة الحرة" على ما يلي: "لكل شخص الحق في ممارسة النشاط الاقتصادي المشروع الذي يختاره، في إطار نظام تكافؤ الفرص. والمنافسة في السوق مضمونة. ولا يسمح بإنشاء احتكارات ورفع أو خفض الأسعار بشكل مصطنع بما يخل بالمنافسة الحرة. ويعاقب القانون الجنائي على الربا والاتجار غير المرخص به في المواد الضارة".

10- ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى القانون رقم 1-143/97، "الذي يوافق على بروتوكول الدفاع عن المنافسة في السوق الجنوبية المشتركة" بهدف الدفاع عن المنافسة في إطار السوق الجنوبية المشتركة الذي أدرج في القانون المحلي في 15 تشرين الأول/أكتوبر 1997 والقانون رقم 06/3026 "الذي يوافق على اللائحة التنفيذية لبروتوكول الدفاع عن المنافسة في السوق الجنوبية المشتركة". وقد أدرجت باراغواي اللائحة التنفيذية للبروتوكول في القانون المحلي في 7 أيلول/سبتمبر 2006.

11- ولم تكن عملية الموافقة على قانون المنافسة سلمية. واستغرق الأمر 10 سنوات منذ تقديم مشروع القانون الأول إلى غرفتي البرلمان إلى وقت اعتماده عام 2013. ويتحدث نظام المعلومات التشريعية التابع لبرلمان باراغواي عن ثلاثة مشاريع قوانين بشأن الدفاع عن المنافسة قدمت أعوام 2003 و2008 و2010<sup>(6)</sup>.

12- وكان مشروع القانون الثالث الذي حظي بتأييد الكونغرس الوطني نتيجة توافق في الآراء بين السلطة التنفيذية، من خلال وزارة الصناعة والتجارة، وقطاع الأعمال ممثلاً في اتحاد صناعات باراغواي، واتحاد الإنتاج والصناعة والتجارة.

13- ونظرت الغرفتان التشريعتان في مشروع القانون الذي أعدته وزارة الصناعة والتجارة، وحصل على موافقة في مجلس الشيوخ الموقر في 21 آذار/مارس 2013<sup>(7)</sup>. وأقر الكونغرس الوطني القانون رقم 2013/4956 بشأن الدفاع عن المنافسة ("القانون") في 21 حزيران/يونيه 2013.

## ثالثاً - النظام القانوني للمنافسة الحرة

14- ينقسم القانون إلى ستة عناوين تقابل كل واحد منها فصول. ولأغراض تحسين النظام، ينقسم هذا الفرع إلى أربعة عناوين تشير إلى '1' الأحكام الموضوعية؛ و'2' الجوانب المؤسسية؛ و'3' الإجراءات؛ و'4' مسائل أخرى.

(5) يستند النظام القانوني إلى القانون الروماني والقوانين الفرنسية، والدستور الصادر عام 1992 ينتصب كأسى قاعدة قانونية "سمو الدستور" (norma normarum) ويضع الأسس للتقسيم الثلاثي للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

(6) انظر (ي) <http://silpy.congreso.gov.py>.

(7) Diario de Sesiones de la Honorable Cámara de Senadores, n°235 de 21 de marzo de 2013, págs. 24 y siguientes.

## ألف - الأحكام الموضوعية

- 15- تجدر الإشارة إلى أن القانون يعترف في المادة 2-1 بأنه قد تكون هناك قطاعات أو أنشطة اقتصادية لا تنطبق عليها أحكامه لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة.
- 16- وفيما يتعلق بمجال التطبيق، تنص المادة 3 على أن القانون ينطبق عموماً على جميع الأفعال والممارسات والاتفاقات التي تحدث آثاراً على المنافسة الحرة في البلد، بما في ذلك تلك التي تحدث خارج البلد، والتي يمكن أن يرتكبها أي شخص من أشخاص القانون، أي الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، للقانون العام أو الخاص، المقيمين في البلد أو في الخارج.
- 17- وأخيراً، يتضمن القانون تعريفاً عاماً للسوق ذي الصلة في مادته 6، من ناحية المنتج كما من الناحية الجغرافية، من دون المساس بالمعايير التكميلية التي يمكن للسلطة أن تضعها عندما تحل قضية معينة.

### 1- الاتفاقات المحظورة

- 18- تنظم المادة 8 من الفصل الثاني من الباب الأول من القانون الاتفاقات المحظورة، والمادة 8 من الفصل الأول من الباب الأول من القواعد التنظيمية المذكورة أعلاه مفتوحة لأنها تشمل في فقرتها الأولى أي اتفاق أو قرار أو ممارسة منسقة أو الاتفاق على عدم التنافس عن قصد، يكون هدفها أو أثرها تقييد المنافسة الحرة، ثم تحدد هذا النوع من السلوك في قائمة غير حصرية.
- 19- ولا يفرق القانون بين الممارسة المنسقة وممارسة الاتفاق على عدم التنافس عن قصد. ومما لا شك فيه أن الممارسات المنسقة تشكل سلوكاً منافياً للمنافسة لأنها تزيل بطريقة ما عدم اليقين المتأصل في السوق التنافسية. وفي المقابل، فإن الاتفاق على عدم التنافس عن قصد أو الاتفاق على عدم التنافس هي تلك التي يتبناها العملاء الاقتصاديون بعقلانية في سوق احتكار القلة، حيث تكون قراراتهم مترابطة.
- 20- وتكرر الفقرة الأخيرة من المادة 8 هذه تأكيد واجب السلطة في تحليل المكاسب في الكفاءة التي قد تنشأ عن السلوك المقدم لتحليلها، والذي يرد في المادة 5 من القواعد التنظيمية. ولا ينبغي إجراء هذا التحليل في حالة التكتلات الاحتكارية الصلبة، التي ينبغي تحليلها في إطار قاعدة 'في حد ذاتها' (per se)، وينبغي أن يعود الأمر للأطراف، فيما يتعلق بالاتفاقات الأفقية الأخرى، لا إلى السلطة لإثبات المكاسب في الكفاءة.

### 2- السلوكيات الضارة

- 21- ترد القواعد المتعلقة بإساءة استخدام المركز المهيمن في المواد من 9 إلى 11 من الفصل الثالث من الباب الأول من القانون، وفي الفصل الثاني من الباب الأول من القواعد التنظيمية.
- 22- وفيما يتعلق بالمفهوم العام لإساءة استعمال المركز المهيمن وحظره المنصوص عليه في المادة 9 من القانون، تجدر الإشارة في المقام الأول إلى أنه يحظر أيضاً إساءة استعمال المركز المهيمن بصورة جماعية.
- 23- ويخصص القانون مادة خاصة للتسعير الافتراضي. ووفقاً للمعلومات التي جمعت في باراغواي، يعكس هذا الحكم قلقاً خاصاً لدى القطاع الخاص إزاء ارتفاع مستوى التهريب في البلد.
- 24- وأخيراً، يصار إلى الأخذ بقاعدة بشأن البنود المجفة، أي حظر أي عمل يخضع بموجبه إبرام العقود لقبول شروط مرهقة.

25- ولا يتضمن القانون أحكاماً تهدف إلى مراقبة أعمال السلطة التي قد تنتهك المنافسة الحرة، مثلما قد يكون الحال مع قواعد تقديم العطاءات التي تحتوي على بنود منافية للمنافسة الحرة. وسيكون من المهم الأخذ بحكم قانوني في هذا الصدد.

### 3- عمليات التركيز

26- تنظم المواد من 12 إلى 14 من الفصل الرابع من الباب الأول من القانون عمليات التركيز الاقتصادي، ويتوسع فيها في الفصل الثالث من الباب الأول من القواعد التنظيمية.

27- وتتص على معيار العائق الكبير أمام المنافسة الفعالة. ولهذه الأغراض، يجب دراسة هيكل السوق، ووضع المنافسين في السوق وقوتهم الاقتصادية والمالية، وإمكانيات اختيار الموردين والمستخدمين، من بين عناصر أخرى.

28- ومن دون الإخلال بالمعايير التي يحددها القانون والوصف التفصيلي للإجراء في القواعد التنظيمية، يوصى بأن تصدر السلطة أدلة أو إرشادات في هذا المجال تقدم فيها منهجيتها لتحليل عملية تركيز ما، بحيث تعطي اليقين للوكلاء الاقتصاديين<sup>(8)</sup>. ويستتبع ما سبق ممارسة السلطة المشار إليها في المادة 69 من القواعد التنظيمية.

### باء - الجوانب المؤسسية

29- يقع تطبيق قانون المنافسة على عاتق اللجنة الوطنية للمنافسة، وهي سلطة فريدة ذات طابع جماعي، تتمثل أجهزتها الرئيسية في مجلس الإدارة المكون من ثلاثة أعضاء، وهو أعلى سلطة، ومديرية التحقيقات، التي يرأسها موظف. والغرض منها هو تعزيز المنافسة الحرة والدفاع عنها في الأسواق. وسلطاتها هي سلطات وكالات المنافسة، أي سلطات التحقيق واتخاذ القرار.

30- وتحدد القواعد التنظيمية المبادئ التي يجب أن تسترشد بها إدارة اللجنة الوطنية للمنافسة، وهي المبادئ التي تتمثل في عدم تقييد حوافز الشركات للمنافسة، وتعليل قراراتها، وإمكانية التنبؤ بأفعالها، والاستخدام الأمثل والفعال لمواردها.

### 1- دليل اللجنة الوطنية للمنافسة

31- يدير مجلس الإدارة اللجنة الوطنية للمنافسة، ويتمتع لذلك بمجموعة واسعة من الصلاحيات المنصوص عليها في المادة 29. وممثلها القانوني هو الرئيس، الذي يشغل منصبه لمدة عامين. ويبقى الأعضاء في مناصبهم لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

32- وفيما يتعلق باستقلالية أعضائها وتنظيمهم لشؤونهم وخبرتهم التقنية، يجدر تسليط الضوء على عدد من الأحكام التي تهدف إلى صون هذه المبادئ التوجيهية الأساسية في مجال سياسة المنافسة (المادة 15 من القانون).

33- وإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الأعضاء الثلاثة تعيّنهم السلطة التنفيذية انطلاقاً من ثلاث قوائم من ثلاث مرشحين تقدمها وزارة الصناعة والتجارة، يتم وضع هذه القوائم الثلاثية بعد إجراء مسابقة جدارة ينظمها ما يطلق عليه مجلس الكفاءات (الذي يشارك القطاع الخاص في تكوينه بنسبة 50 في المائة)، مما يعزز الاستقلالية، ويعزز في الوقت نفسه الخبرة التقنية.

(8) في الوقت الحاضر، وافقت اللجنة الوطنية للمنافسة على توجيه للإخطار بعملية تركيز. ويحتوي هذا المستند على قواعد بغرض القيام بالإخطار بالعملية. ويشير الدليل أو المبدأ التوجيهي المقترح إصداره إلى المعايير التي ستعتمدها السلطة عند تحليل عملية ما.

- 34- أما بالنسبة لنظام تضارب المهام، فإن الأعضاء متفرغون حصراً ولا يمكن أن يكونوا مديريين إداريين ولا موظفين تابعين للجهات المشمولة بنطاق تطبيق القانون.
- 35- وعلى اللجنة الوطنية للمنافسة نشر تقريرها السنوي بإرسال نسخة إلى وزارة الصناعة والتجارة، ووزارة المالية، ونقابات الإنتاج والصناعة والتجارة والخدمات. ويجب أن يمثل رئيس مجلس الإدارة، مرة واحدة في السنة على الأقل، أمام الكونغرس (لجنتي الاقتصاد والمالية) لتقديم تقرير عن إدارته.
- 36- وتشير المادة 29 من القانون إلى سلطات وصلاحيات اللجنة الوطنية للمنافسة، ولا سيما مجلس إدارتها. وتتمتع الهيئة بسلطات واسعة جداً من أجل تطبيق القانون ببعديه: الدفاع عن المنافسة وتعزيزها أو الترويج لها.
- 37- ويجدر تسليط الضوء على السلطات والصلاحيات في مجال تطبيق القانون على الممارسات التقييدية ضد المنافسة الحرة (سواء في مرحلة التحقيق أو في اتخاذ القرارات)، ومراقبة تطبيق قراراتها، والمراقبة المسبقة لعمليات التركيز.
- 38- وفيما يتعلق بتعزيز المنافسة أو الترويج لها، يُمنح مجلس الإدارة سلسلة من السلطات والصلاحيات التي تهدف إلى نشر مبادئ المنافسة الحرة على جميع المستويات، أي السلطات العامة والصحافة والمستهلكين ومنظمي الأعمال.

## 2- مديرية التحقيق

- 39- اختارت باراغواي نموذج السلطة الوحيدة. وبناء على ذلك، ينص القانون، في مادته 30، إلى جانب مجلس الإدارة، على إنشاء مديرية التحقيق، يتولى مسؤوليتها مدير للتحقيق تقع مسؤولية تعيينه بدوره على مجلس الكفاءات.
- 40- وتتص المادة 30 من القانون على أنه من أجل إجراء تحقيق، على المدير أن يطلب إذناً من اللجنة لفتح تحقيق، مما قد يؤثر على التنظيم الذاتي الواجب للأعمال التي يتعين أن يقوم بها من يجري تحقيقاً في السلوكيات المخلة بالمنافسة الحرة. ويرد مزيد من التفاصيل عن صلاحيات مديرية التحقيقات في المادة 54 من القانون والمادة 57 من القواعد التنظيمية.

## جيم - إجراءات التحقيق وسلطاته

- 41- ينظم القانون على نطاق واسع إجراء تطبيق العقوبات (الباب الثالث)، بينما يكرس مادة واحدة فقط لإجراء الإخطار بعمليات التركيز (المادة 14)، من دون المساس بهذا الإجراء الأخير الذي تنظمه القواعد التنظيمية بالتفصيل.

## 1- إجراء تطبيق الجزاءات

- 42- يتكون إجراء تطبيق الجزاءات من مرحلتين: التحقيق والإجراء التأديبي.
- 43- وبالنسبة لمرحلة التحقيق، يتم تحديد أجل 90 يوماً، قابل لأن يمدده مجلس الإدارة لنفس المدة مرة واحدة فقط. ولئن كان صحيحاً أن التحقيقات يجب أن تجرى بطريقة سريعة وفعالة، فإن تعقيد السلوك الذي يجري التحقيق فيه أو السوق التي يحدث فيها قد يستوجبان مهلة أطول في بعض الحالات<sup>(9)</sup>.

(9) في حالة إسبانيا، على سبيل المثال، تكون فترة التحقيق في الملف اثني عشر شهراً اعتباراً من تاريخ الاتفاق على فتحه. والمدة القصوى هي ثمانية عشر شهراً من تاريخ الاتفاق على الشروع في الإجراء العقابي (المادة 28(4) من القواعد التنظيمية للدفاع عن المنافسة).

ويكفل القانون أن يتمكن الخاضعون للتحقيق من التدخل في التحقيق ويخول للسلطة إنهاءه بموجب اتفاق أو بالتزامات بوقف السلوكيات.

44- ويجدر استحضار أن المادة 75 من القواعد التنظيمية تعدد سلسلة من صلاحيات التحقيق، يجدر تسليط الضوء من بينها على صلاحيات إجراء عمليات التفتيش، بإخطار مسبق أو من دونه، يمكن أن يطلب لأجلها حتى فتح الأقفال في حالة المؤسسات التجارية أو الصناعية التي تم إغلاقها، وفي هذه الحالة من الضروري الحصول على إذن قضائي.

45- وفيما يتعلق باستكمال مرحلة التحقيق، ينص القانون على خيارات رفض الشكوى أو توجيه اتهام، وهو ما يتجسد في تقرير فني تقدمه مديرية التحقيق إلى مجلس الإدارة.

46- وتبدأ مرحلة الإجراء التأديبي بالاتهام الذي توجهه مديرية التحقيق، التي تخطر المتهم بجميع المعلومات الأساسية التي تدعمه، والذي يكون أمامه 18 يوماً لتقديم دفوعه و40 يوماً لتقديم الأدلة.

47- وينص على مرحلة ادعاءات يجب على مجلس الإدارة عقوبتها إصدار القرار النهائي في غضون 40 يوماً من تقديم المذكرات أو انتهاء الموعد النهائي للقيام بذلك. ويجوز له في قراراته فرض غرامات، ووقف السلوكيات، وفرض شروط أو التزامات.

48- والقانون صارم للغاية في الامتثال لأجل 40 يوماً المذكورة أعلاه، لأنه إذا لم يبت المجلس في غضون هذا، يكون الصمت لصالح المتهم. وفي هذا الصدد، تبين لنا التجربة المقارنة<sup>(10)</sup> أن الوقت الذي تستغرقه هذه التحقيقات في حالة المعقدة منها يتجاوز هذه الفترة بكثير، لذلك سيكون من المناسب تمديدتها.

49- وأخيراً، يجوز لمديرية التحقيقات أن تقترح على مجلس الإدارة التدابير الاحترازية التي تلزم لضمان فعالية القرار الذي يصدر في نهاية المطاف.

50- ونظام العقوبات محدد في المادة 62 وما يليها من القانون، والمادة 90 وما يليها من القواعد التنظيمية، وأهمها الغرامات وبطلان الأفعال. فقد يتم فرض هذه ليس فقط على الشخص الاعتباري المخالف، ولكن قد يتم أيضاً فرض غرامات على المديرين وكبار المسؤولين التنفيذيين لذلك الشخص الاعتباري.

51- وأثناء إجراء تطبيق العقوبات، لا يجوز تقديم سوى استئناف إعادة النظر أو إرجاع الوضع السابق أمام اللجنة الوطنية للمنافسة في غضون 10 أيام، و ضد القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة ترفع دعوى إدارية أمام محكمة الحسابات.

52- ولا ينص على عقوبة حظر التعاقد مع الهيئات الإدارية الحكومية والمؤسسات العمومية في حالات الأعمال التواطئية (التلاعب بالعملاء). وسيكون من المهم إدراج هذا النوع من العقوبات الرادعة للغاية.

## 2- إجراء الإخطار بعمليات التركيز

53- يرد نظام الإخطار وتسجيل عمليات التركيز في المادة 14 من القانون وبالتفصيل في المادة 15 وما يليها من القواعد التنظيمية.

54- وفيما يتعلق بعقوبات الإخطار، ينص على عتبتين بديلتين. تقوم الأولى على الحصة السوقية التي تصلها الشركة نتيجة العملية (45 في المائة) والثانية على المبيعات الإجمالية لأجزاء العملية خلال

(10) على سبيل المثال، في حالة إسبانيا، الموعد النهائي لاتخاذ القرار هو ستة أشهر (المادة 45(5) من القواعد التنظيمية لقانون الدفاع عن المنافسة).

السنة المحاسبية الأخيرة (مقدار 100 000 أجر من الحد الأدنى الشهري للأجور<sup>(11)</sup>)، أي ما يقارب 35 مليون دولار). وفي حالة عدم الإبلاغ عن عملية تجاوزت هذه العتبات، يجب على مديرية التحقيقات إخطار الأطراف المعنية حتى تقدم هذه الأطراف الإخطار في غضون 20 يوماً.

55- ويتكون الإجراء من مرحلتين ويجب إصدار القرار النهائي في أجل أقصاه تسعون يوماً. ففي المرحلة الأولى، التي يجب ألا تتجاوز 30 يوماً، يجوز للجنة الوطنية للمنافسة '1' إعلان عدم قبول الطلب، أو '2' الإذن بالعملية عندما يكون من الواضح أنها لا تشكل عائقاً كبيراً أمام المنافسة الفعالة، أو '3' الانتقال إلى المرحلة الثانية إذا كانت هناك حاجة إلى مزيد من التحليل.

56- وتحدد المادة 23 وما يليها من القواعد التنظيمية كيفية تقييم عملية تركيز. وتنظم على وجه الخصوص طريقة مباشرة تقييم وتحليل أوجه الكفاءة وعبء الإثبات الذي يقع على الشركات المقدمة للإخطار.

57- ويسري القبول الصامت أيضاً على هذه المسألة، أي إذا لم يصدر مجلس الإدارة الإعلان المقابل في أجل 60 يوماً، تعتبر العملية مأذوناً بها.

58- وتستحدث القواعد التنظيمية أيضاً سلسلة من مخالفات عدم الامتثال الناشئة عن عمليات التركيز. وفي الواقع، فهي تتألف من مخالفات '1' عدم الإخطار بالعملية؛ و'2' تقديم معلومات احتيالية؛ و'3' عدم التقيد ببرامج الامتثال للشروط. وتتطوي هذه السلوكيات، إلى جانب اعتبارها مخالفة، على بطلان عملية التركيز.

#### دال - القطاعات الخاضعة للتنظيم

59- تتمثل إحدى صلاحيات اللجنة الوطنية للمنافسة في تنسيق إجراءاتها مع الهيئات التنظيمية القطاعية (المادة 29(و) من القانون). وإضافة إلى ذلك، يضم القانون عنواناً خاصاً بشأن هذا الموضوع (المادة 61)، يحدد كمبدأ عام واجب التعاون الذي ينبغي أن تلتزمه ليس فقط الهيئات التنظيمية مع اللجنة الوطنية للمنافسة ولكن أيضاً جميع المؤسسات العامة، الملزمة بتزويد الهيئة، تحت طائلة غرامات، بجميع المعلومات التي تطلبها وإبلاغها بأي واقعة قد تخل، في صورتها، بالمنافسة الحرة. وبنفس الطريقة، يجوز للسلطات أن تطلب رأياً غير ملزم من اللجنة الوطنية للمنافسة يكون ضرورياً لحل نزاع في أروقة القضاء والإدارة.

60- وفي ارتباط وثيق بالتنسيق والتعاون الضروريين اللذين يجب أن القيام بهما مع الهيئات التنظيمية، هناك سلطة وصلاحيات الهيئة إصدار الدراسات القطاعية. وهذه السلطة منصوص عليها صراحة في المادة 29(ح) من القانون.

#### هاء - الجوانب القانونية الأخرى ذات الأهمية

##### 1- الآثار خارج الحدود الإقليمية

61- ينطبق القانون، كما ذكر أعلاه، على الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، الوطنيين والأجانب على السواء، سواء كانوا مقيمين في باراغواي أو في الخارج. أما بالنسبة للسلوكيات، فإن الشيء المهم هو أن يكون لها تأثير على المنافسة في الإقليم الوطني لكي يكون بالإمكان أن تنتظر فيها اللجنة الوطنية للمنافسة (المادة 3-2 من القانون).

(11) الحد الأدنى القانوني للأجور هو 2 550 307 غواراني، أي ما يعادل 344 دولاراً.



62- والطريقة الأكثر فعالية لإجراء تحقيق موضوعه الشركات الأجنبية هي من خلال آليات فعالة للتسويق والتعاون مع الوكالات الأخرى. وحتى الآن، وقعت اللجنة الوطنية للمنافسة 20 اتفاقاً دولياً، منها 16 اتفاقاً للتعاون التقني، الغرض الرئيسي منها هو الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني وتبادل الخبرات بشأن تطبيق قوانين المنافسة، وكذا الاتفاقات المتعلقة بتعزيز سياسة المنافسة في ولايات كل واحدة منها. وفي هذا الإطار، لم تتبادل المعلومات إلا مرة واحدة مع وكالة كوستاريكا.

## 2- التعويضات عن الأضرار

63- من أجل تعزيز المنافسة الفعالة، من المهم أن يتضمن النظام القانوني لحماية المنافسة الحرة قواعد تسمح للمستهلكين والشركات المتضررة بالحصول على تعويض عن الأضرار الناجمة عن سلوك مقيد للمنافسة الحرة وتيسر لهم ذلك.

64- وتنص المادة 84 من القانون على قاعدة تتناول هذه المسألة. ولتحريك دعوى الحصول على تعويضات عن الأضرار أمام الولاية القضائية المدنية، يجب أن تكون المخالفة قد أعلنتها اللجنة الوطنية للمنافسة مسبقاً بقرار نهائي ومشمول بالإنفاذ، بحيث تقتصر المحاكمة المدنية، وبالتالي، على إثبات الضرر والعلاقة السببية بينه وبين والعمل غير القانوني. وقد يُطلب إلى اللجنة الوطنية للمنافسة إصدار تقرير عن الممارسة التقييدية، وعن مدى ملاءمة ومبلغ التعويضات (صديق/المحكمة).

## 3- تقادم الدعاوى

65- ينص القانون على فترة أربع سنوات لتقادم المخالفات ودعاوى البطلان والتعويض عن الأضرار. وينبغي التمييز في فترة التقادم بين إجراءات مقاضاة المخالفات من المنظور العام والدعاوى الخاصة لأغراض التعويض، حيث لا يمكن ممارسة هذه الأخيرة إلا بعد صدور قرار نهائي عن اللجنة الوطنية للمنافسة.

## ثالثاً- إنفاذ قانون المنافسة

### ألف- الاتفاقات التقييدية

66- الاتفاقات الأفقية بين المتنافسين والممارسات المنسقة الرامية إلى تحديد أسعار الشراء أو البيع، أو الحد من الإنتاج، أو تخصيص المناطق أو الحصص السوقية، أو التأثير على نتائج عمليات تقديم العطاءات، هي أخطر السلوكيات ضد المنافسة الحرة، وتميل معظم السلطات إلى إعطاء الأولوية للتحقيق في هذه الممارسات.

67- ومع ذلك، ففي حالة باراغواي، لم يجر سوى عدد قليل جداً من التحقيقات المتعلقة بالاتفاقات التقييدية، لأسباب منها عدم وجود برنامج للإقرار بالذنب مقابل تعويض. وترد أدناه حالتان بشأن هذا الموضوع<sup>(12)</sup>.

### حالة مناقصة المستلزمات الطبية

68- باشرت مديرية التحقيقات تحقيقاً في تواطؤ مزعوم بين شركتي أوروتيك ش.م. (Eurotec S.A.) وإيميديك ش.م. (Imedic S.A.)، اللتين يشتبه في أنهما اتفقتا للتأثير على نتيجة ثمانية مناقصات عامة، بين عامي 2018 و2020، بشأن أدوية مختلفة، من بينها المستلزمات الخاصة بعلاج كوفيد-19.

(12) انظر (ي) <https://www.conacom.gov.py/ambitos-de-actuacion/practicas-restrictivas/historial-de-expedientes>

69- ورفض مجلس إدارة اللجنة الوطنية للمنافسة اقتراح مدير التحقيق توجيه اتهام بناء على حجة رسمية إلى حد ما، معتمداً على أحكام المادة 2(4) من القانون، والتي تنص على أنه "لا تعتبر ممارسة حق أو صلاحية أو امتياز استثنائي ممنوح أو معترف به بموجب القانون ممارسة مانعة للمنافسة ولا إساءة لاستخدام المركز المهيمن".

70- ولم يطعن في قرار مجلس إدارة اللجنة الوطنية للمنافسة هذا أمام محكمة الحسابات.

#### حالة إعلانات نقابة موزعي الوقود

71- كان التحقيق الآخر الذي أجرته اللجنة الوطنية للمنافسة بسبب انتهاك المادة 8 من القانون هو التحقيق المتعلق بالإعلانات العامة الصادرة عن غرفة موزعي الوقود في باراغواي، وهي نقابة تجمع عشر شركات لتجارة الوقود بالجملة. وأوصي، في تلك الإعلانات، بأسعار بيع الوقود.

72- واعترف مجلس الإدارة في هذه القضية بالاتهام الذي وجهته مديرية التحقيقات، لكنه لم يطبق غرامة على السلوك، وإنما بعض التدابير المتعلقة بالسلوك. وهكذا، صدر أمر للنقابة التجارية المذكورة أعلاه بإصدار بيان بشأن حظر نشر هذا النوع من الإعلانات في صحيفة ذات توزيع وطني وإعداد ألف نسخة من كتيب يحتوي على معلومات عن النظام القانوني في هذا الشأن. وإضافة إلى ذلك، فرضت غرامة قدرها راتب شهر من الحد الأدنى للأجور عن كل يوم تأخير في الامتثال للتدابير.

#### باء - إساءة استغلال المركز المهيمن

73- لم تنتظر اللجنة الوطنية للمنافسة سوى في حالات قليلة لإساءة استخدام المركز المهيمن. وأهمها تلك المتعلقة بحقوق إعادة البث التلفزيوني لكرة القدم الوطنية، والذي يرد وصفه أدناه.

74- في عام 2020، في قضية شركة تيليبيورتنس باراغواي ش.م. (Teledeportes Paraguay S.A.)، اتهمت مديرية التحقيقات الشركة، التابعة لمجموعة ميليكوم (Millicom)، بإساءة استخدام مركزها المهيمن في سوق توزيع لإشارات بالجملة - بما في ذلك تلك الخاصة بالبث الحي والمباشر لمباريات كرة القدم - لرفضها الاستجابة للطلبات المقدمة من شركتي أ.م. إكس. باراغواي ش.م. (AMX Paraguay S.A.) وتوفس باراغواي ش.م. (Tuves Paraguay S.A.) المتعلقة بتخصيص حقوق إعادة بث الإشارات التي تحتوي على مباريات كرة القدم لأندية الدرجة الأولى في باراغواي.

75- واعتبرت مديرية التحقيقات أن هذا السلوك محظور صراحة في المادة 9(3) من القانون - الرفض غير المبرر لتلبية طلبات شراء المنتجات أو تقديم الخدمات - وبالتالي، كان من المناسب إعلان الشركة المتهمة مذنبية. غير أن مجلس الإدارة لم يقبل هذا الاقتراح لعدم وجود دليل واضح وقاطع على أن الرفض لم يكن مبرراً.

76- ولم يكن قرار مجلس إدارة اللجنة الوطنية للمنافسة موضوع إجراء منازعة إدارية على نحو ما يشار إليه في المادة 68 من القانون<sup>(13)</sup>.

(13) انظر (ي) <https://www.conacom.gov.py/ambitos-de-actuacion/practicas-restrictivas/historial-de-expedientes>.

## جيم - عمليات التركيز

- 77- كانت التحقيقات في عمليات التركيز الاقتصادي هي التي استأثرت بمعظم عمل اللجنة. ونظرت اللجنة الوطنية للمنافسة، منذ بدء أنشطتها في تشرين الثاني/نوفمبر 2015 حتى الانتهاء من هذا التقرير، في 47 إخطاراً بعمليات تركيز، جرت مراجعتها جميعها في المرحلة الثانية باستثناء ثلاثة منها<sup>(14)</sup>.
- 78- وتمت الموافقة على معظم العمليات التي تم الإخطار بها (30) موافقة تامة وبسيطة، بينما تمت الموافقة على سبع عمليات مع تعديلات وتم رفض عملية واحدة فقط. وتوجد حالياً ثلاث حالات ذات صلة بعمليات تركيز تنتظر البت أمام محكمة الحسابات.
- 79- والعملية الوحيدة التي رفضتها اللجنة الوطنية للمنافسة حدثت في قطاع صناعة اللحوم (فريغوميرك ش. م. (Frigomerc S.A.) مع فريغوريفيكو نورتي ش. م. (Frigorífico Norte S.A.)).
- 80- وتمثلت العملية التي رفضتها اللجنة الوطنية للمنافسة في عقد ميرم بين فريغوميرك ش. م. (فريغوميرك)، أهم شركة لصناعة لحوم البقر في باراغواي، والتي لديها أربعة مصانع تبريد في البلد ومركز للتوزيع، وهي فرع لشركة أثينا فودز (Athena Foods) متعددة الجنسيات، وفريغوريفيكو نورتي ش. م. (فريغونورتي)، تعهدت الأخيرة بموجبه لصالح فريغوميرك بأن تقوم شهرياً بذبح اثني عشر ألف رأس بقر ومعالجة لحومها وتلفيفها، في مصنع التبريد الخاص بها. وكانت مدة العقد سنة واحدة قابلة للتجديد لفترات مساوية عند انقضائه.
- 81- وشمل تحليل التركيز سوقين تأثرا بالصفقة. السوق الأول هو بيع اللحوم غير المعالجة، حيث كانت فريغوميرك المورد الرئيسي للسوق بحصة سوقية تبلغ حوالي 30 في المائة. والسوق الآخر هو شراء الذبائح، حيث كانت لفريغوميرك حصة سوقية تبلغ 40 في المائة، متقدمة بمسافة بعيدة عن أقرب منافسيها. وفي السوق الأخيرة، كان التركيز سيصل بعد إتمامه إلى 50 في المائة لصالح فريغوميرك نظراً لأن الحصة السوقية لفريغونورتي كانت تبلغ حوالي 8 في المائة من الإجمالي. وبالتالي، كان السوق سينتقل من سوق متوسط إلى سوق شديد التركيز. وفي هذه الحالة، إذا أضيف إنتاج 12 000 رأس ماشية لفريغونورتي لصالح فريغوميرك، فستحوز 47,36 في المائة من السوق.
- 82- وخلصت اللجنة الوطنية للمنافسة إلى أن العملية ستعزز مركز فريغوميرك المهيمن، رافضة العملية، وهو قرار طعن فيه أمام محكمة الحسابات.

## دال - الدراسات القطاعية

- 83- في وقت إعداد هذا التقرير، كانت اللجنة الوطنية للمنافسة قد أعدت تقريراً عن القدرة التنافسية لقطاع اللحوم عبر سلسلة القيمة الخاصة بها، ولا سيما صادرات السنوات الخمس الماضية. وأجريت الدراسة المذكورة بناء على طلب اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ، أعضاء الكونغرس الوطني، في نيسان/أبريل 2020. وكانت الغاية من التقرير تدور حول الدراسات أو التحقيقات في سلوك السوق التي أجريت فيما يتعلق بقطاع اللحوم الوطني، والأنشطة المضطلع بها داخل القطاع، وتقييم القدرة التنافسية، وتحليل وجود حواجز تنظيمية تحد من القدرة التنافسية، وكذا الأدوات التنظيمية المتاحة لتعزيزها على الصعيد الوطني.

(14) انظر (ي) <https://www.conacom.gov.py/ambitos-de-actuacion/concentraciones/listado-de-operaciones-de-concentracion>.

## رابعاً - الترويج للمنافسة

- 84- اضطلعت اللجنة الوطنية للمنافسة بعدة إجراءات في مجال الترويج للمنافسة. وفي السنوات الأخيرة، كان للهيئة نشاط مكثف للغاية إذ أصدرت خلال الفترة 2020-2022 ما مجموعه 28 رأياً (غير ملزم) بشأن مشاريع القوانين واللوائح والمواصفات وشروط عمليات الشراء العام.
- 85- وتجدر الإشارة أيضاً في مجال الترويج للمنافسة الحرة إلى الاتفاقات الإطارية والمحددة التي وقعتها اللجنة الوطنية للمنافسة مع مجموعة من السلطات العامة من أجل تحسين التنسيق والتعاون فيما بين المؤسسات، ومنه تدريب هذه السلطات في مجال المنافسة الحرة<sup>(15)</sup>.
- 86- وعلى نفس المنوال، أجرت العديد من المحادثات لتقديمها مؤسسياً مع النقابات والجامعات وعمامة الناس، وكذلك من خلال مقابلات مع وسائل الإعلام.

## سادساً - العلاقة مع الهيئات التنظيمية القطاعية والكيانات العامة الأخرى

- 87- في بداية عام 2000، تم تحرير بعض القطاعات الرئيسية لاقتصاد باراغواي، حيث أنشئت لهذا الغرض الكيانات التي ينبغي أن تنظم أنشطة مقدمي الخدمات الخواص في هذه القطاعات.
- 88- الاتصالات. ينظم القانون رقم 642 لعام 1995 خدمات الاتصالات في باراغواي. وسلطة إنفاذ هذا القانون هي اللجنة الوطنية للاتصالات (Conatel)، المسؤولة عن تنظيم الاتصالات الوطنية.
- 89- وتمنح اللجنة الوطنية للاتصالات تراخيص لتقديم خدمات الهاتف المحمول والتلفزيون ومقدمي خدمات الإنترنت وخدمات البث الإذاعي. وتمنح هذه التراخيص لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد.
- 90- وفيما يتعلق بالعلاقة بين سلطة المنافسة والهيئة التنظيمية القطاعية، وقعت اللجنة الوطنية للمنافسة واللجنة الوطنية للاتصالات، في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، اتفاقاً إطارياً للتعاون بين المؤسسات، الغرض منه وضع المبادئ التوجيهية العامة لهذا التعاون.
- 91- الطاقة. في عام 1964، صدر القانون رقم 966، المنشئ للإدارة الوطنية للكهرباء بصفتها هيئة ذات تسيير ذاتي. ووفقاً لأحكام المادة 5 منه، فإن الغرض منها هو تلبية احتياجات البلد من الطاقة الكهربائية حصراً وتنظيم أنشطة توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وتسويقها.
- 92- وتم تحرير قطاعي النقل وتوليد الطاقة جزئياً ويرد تنظيمهما في القانون المذكور أعلاه. ولم يتم تحرير قطاع توزيع الكهرباء، عدا استثناءات قليلة، ولا تزال الإدارة الوطنية للكهرباء تتولى تقديم خدماته.
- 93- ولم تبرم اللجنة الوطنية للمنافسة اتفاقات تعاون و/أو تنسيق مع الإدارة الوطنية للكهرباء.
- 94- الوقود. ينظم المرسوم 10-20/911 توريد واستيراد وتوزيع وتسويق أصناف الوقود المشتقة من البترول. وفي المقابل، أُنشئ المرسوم رقم 10-183 لعام 2000 بتسويق جميع أنواع النفط لشركة بترولويس باراغوايوس (بتروبار) ولشركات توزيع الوقود المرخص لها من وزارة الصناعة والتجارة من دون قيود.

(15) حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، أبرمت اللجنة الوطنية للمنافسة 28 اتفاقاً من هذا القبيل، تجدر الإشارة من بينها إلى الاتفاقات المبرمة مع المصرف المركزي، والمديرية الوطنية للملكية الفكرية، وأمانة حماية المستهلك، واللجنة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية، واللجنة الوطنية للأوراق المالية، والمعهد الوطني للإحصاء، وغيرها من الهيئات.

- 95- وفيما يتعلق ببتروبار، تسمح لها اللوائح بالمشاركة في جميع قطاعات الصناعة، واستكشاف وتقييم واستغلال مناجم الهيدروكربونات؛ واستيراد وتصدير وإعادة شحن الهيدروكربونات ومشتقاتها والمواد ذات الصلة؛ ونقل وتخزين وتكرير وتوزيع الهيدروكربونات؛ وتسويقها في السوق الوطنية والدولية.
- 96- وعلى الرغم من أن ببتروبار شركة عمومية، إلا أنها لا تعمل كهيئة تنظيمية للسوق، وهذه الوظيفة الأخيرة تقوم بها وزارة الصناعة والتجارة من خلال المديرية العامة للوقود، التابعة لنائب وزير التجارة والخدمات.
- 97- **النقل العام.** الجهاز الذي ينظم خدمات نقل الركاب والبضائع الوطنية والدولية هو المديرية الوطنية للنقل، المنشأة عام 2000 بموجب القانون رقم 2000/1590. ووفقاً للمادة 37 من القانون المذكور، تمنح امتيازات الخدمات عن طريق مناقصة عامة ولفترة زمنية محددة.
- 98- ويحتاج القطاع إلى إصلاح، ولذلك يوصى بأن تجري اللجنة الوطنية للمنافسة دراسة لهذا القطاع من أجل تقييم درجة المنافسة الموجودة في هذا السوق.
- 99- **إمدادات المياه والصرف الصحي.** ينظم القانون رقم 1614 خدمات الصرف الصحي في باراغواي، ويحدد الإطار التنظيمي للخدمة العمومية لتوفير مياه الشرب والصرف الصحي وتعريفاتها. وتنشئ المادة 8 هيئة تنظيمية قطاعية تسمى الهيئة التنظيمية لخدمات الصرف الصحي، وتتمثل إحدى وظائفها الرئيسية في تنظيم نظام التعريفات المنصوص عليه في هذا القانون. أما بالنسبة لمقدمي خدمات الصرف الصحي، فينص القانون على أنه يجوز لهم العمل بموجب امتياز أو تصريح.
- 100- والمزود الرئيسي لخدمات الصرف الصحي هو شركة خدمات الصرف الصحي في باراغواي (Essap)، المنشأة بموجب القانون 1615 المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 بشأن إعادة تنظيم وتحويل الكيانات العامة اللامركزية وإصلاح أجهزة الإدارة المركزية وتحديثها.
- 101- **حماية المستهلك.** جرى تعديل القانون رقم 98/1334 بشأن حماية المستهلك والمستخدم بموجب القانون رقم 6366 لعام 2019. والغرض منه هو تحديداً هذه الأمور، أي تكريس الحقوق الأساسية للمستهلكين، مثل الحق في الاختيار الحر والمعلومات الواضحة والشفافة عن المنتجات والخدمات المعروضة في السوق. والسلطة المسؤولة عن إنفاذ القانون وضمان الامتثال له هي أمانة حماية المستهلك، المنشأة بموجب القانون رقم 4974 لعام 2013.
- 102- وهناك اتفاق إطارى للتعاون المؤسسي أبرم بين اللجنة الوطنية للمنافسة وأمانة حماية المستهلك تم بموجبه وضع طرائق مختلفة ممكنة للتعاون. وعلى الرغم من العلاقة الوثيقة بين سياسة المنافسة وحماية حقوق المستهلكين، لم تتلق اللجنة الوطنية للمنافسة أي شكاوى من أمانة حماية المستهلك.
- 103- **المشتريات العمومية.** يولي قانون المنافسة أهمية خاصة للمشتريات العمومية. فمن ناحية، توضح المادة 6 من القواعد لتنظيمية أنها مناقصة توطئية ويجب أن تؤخذ المؤشرات أو المعلومات الأساسية في الاعتبار للتحقيق في هذا النوع من الممارسات.
- 104- وفي 24 تموز/يوليه 2020، تم التوقيع على اتفاق تعاون إطارى بين المؤسستين، تم من خلاله الاتفاق على سلسلة من طرائق التعاون، ولا سيما تبادل المعلومات والبيانات.
- 105- وفيما يتعلق بالتدريب والمشورة بشأن مسائل المنافسة، أصدرت اللجنة الوطنية للمنافسة في أيلول/سبتمبر 2022 دليل التوصيات بشأن التواطؤ في المشتريات العمومية.

## سابعاً - الالتزامات الدولية

- 106- قطعت الالتزامات الدولية الرئيسية التي تعهدت بها باراغواي من خلال السوق الجنوبية المشتركة<sup>(16)</sup>. وفي مجال المنافسة، تجدر الإشارة إلى بروتوكول السوق الجنوبية المشتركة لحماية المنافسة<sup>(17)</sup>، الموقع يومي 16 و17 كانون الأول/ديسمبر 1996، والذي أقر بموجب القانون رقم 1143 المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 1997.
- 107- وفقاً للجنة الوطنية للمنافسة، تعمل لجنة الدفاع عن المنافسة وتجتمع بشكل منقطع، ولكن لا توجد معلومات عن تطبيق العقوبات على الوكلاء الاقتصاديين.
- 108- وتجدر الإشارة إلى أن باراغواي استقادت، بصفتها عضواً في السوق الجنوبية المشتركة، من اتفاقات التجارة الحرة التي أبرمتها الكتلة المذكورة مع بلدان أخرى. غير أن الاتفاق المبرم مع شيلي بصورة فردية هو وحده الذي يتضمن فصلاً عن سياسة المنافسة<sup>(18)</sup>.
- 109- ومن جهة أخرى، شاركت اللجنة الوطنية للمنافسة في الاجتماعات الخمسة الأخيرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي التابع للأمم المتحدة<sup>(19)</sup>. وفي الوقت نفسه، تحضر وتشارك بانتظام منذ عام 2017 في منتدى المنافسة في أمريكا اللاتينية الذي تنظمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وفي المنتدى الأيبيري الأمريكي للمنافسة الذي تنظمه إسبانيا والبرتغال سنوياً.

## ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

- 110- لدى جمهورية باراغواي منذ 10 سنوات (21 حزيران/يونيه 2013) قانون للمنافسة، يتضمن وينظم أهم المسائل من أجل التنفيذ الفعال لسياسة المنافسة. ومن وجهة نظر مؤسسية، وقع الاختيار على سلطة وحيدة، اللجنة الوطنية للمنافسة، تتألف من مجلس إدارة ومديرية تحقيقات.
- 111- ولدى تطبيق قواعد مكافحة الاحتكار، تعاملت اللجنة الوطنية للمنافسة مع حالات قليلة من الممارسات التقييدية وإساءة استخدام المركز المهيمن بسبب نقص الموارد، ولم تقبل اتهامات مديرية التحقيقات في جميعها. ومن ناحية أخرى، فإن نظام العقوبات ليس رادعاً تماماً، لأنه ينص على غرامات تصل إلى ما يعادل 150 في المائة من الأرباح أو 20 في المائة من مبيعات المنتجات المعنية بالممارسة، مما قد يؤدي إلى غرامات غير كافية. وإضافة إلى ذلك، لا ينص على برنامج الحصانة والعفو، وهو ما قد يشكل بلا شك نقیصة كبيرة في مكافحة التكتلات الاحتكارية الصلبة.
- 112- وقد استوعبت عملية مراقبة التركيز وظائف الهيئة بسبب محدودية الموارد المتاحة لأن مديرية التحقيقات ما فتئت تركز في المقام الأول على تقييم هذه العمليات.

(16) السوق الجنوبية المشتركة آلية للتكامل الاقتصادي والتجاري أسستها الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي البرازيل عام 1991. وفي وقت لاحق، انضمت جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي غلقت حقوقها والتزاماتها، وتوجد دولة بوليفيا المتعددة القوميات في طريقها إلى الانضمام. كما تشارك إكوادور، وبيرو، وسورينام، وشيلي، وغيانا كولومبيا بصفة دول منتسبة.

(17) تمت الموافقة عليه في باراغواي بموجب القانون رقم 3026.

(18) انظر (ي) <https://www.bizlatinhub.com/es/tratado-libre-comercio-chile/>.

(19) انظر (ي) <https://unctad.org/topic/competition-and-consumer-protection/intergovernmental-group-of-experts-on-competition-law-and-policy>.

113- وفي مجال الترويج للمنافسة، أصدرت اللجنة الوطنية للمنافسة عدة آراء غير ملزمة بشأن مشاريع القوانين واللوائح التنظيمية ودفاتر التحملات وغيرها. وإضافة إلى ذلك، وقعت سلسلة من الاتفاقات الإطارية مع السلطات العمومية لتحسين التنسيق بين المؤسسات وتدريب السلطات العمومية في مجال المنافسة الحرة.

114- وعلى الصعيد الدولي، وقعت اللجنة الوطنية للمنافسة عدداً كبيراً من اتفاقات التعاون التقني مع وكالات منافسة أخرى، وشاركت في أهم المنتديات المعنية بالمنافسة، وهي تلك التي نظمتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشبكة المنافسة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

115- وعلى الرغم من أن اعتماد القانون قد مكن من إرساء الأسس لوضع سياسة للمنافسة وحظر الممارسات المنافية للمنافسة، فإن نظام الدفاع عن المنافسة يتطلب تنقيحاً يؤثر على الأحكام الموضوعية للنص القانوني والتنظيمي، وأحكام النظام المؤسسي ومخصصات الميزانية، والقدرة التنفيذية للنظام واللجنة الوطنية للمنافسة.

## ألف- توصيات إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية

### 1- التغييرات الجوهرية

116- فيما يتعلق بالتكتلات الاحتكارية، يوصى بوضع قاعدة قائمة بذاتها للتكتلات الاحتكارية الصلبة. وبهذا المعنى، ينبغي تعديل المادة 2-3 من القانون من أجل إعفاء السلطة من الالتزام بتقييم المكاسب المحتملة في الكفاءة أو آثار هذه السلوكيات.

117- ويوصى بتعديل المادة 8 من القانون في اتجاه القضاء على الاتفاق على عدم التنافس عن قصد ضمن الاتفاقات المحظورة.

118- ومن المناسب تعديل أحكام المادة 9(أ) من القانون، بما يوضح أن قائمة التجاوزات المنصوص عليها إرشادية. ومن المستحسن أيضاً أن تدرج في المادة 9(ب) من القانون إشارة إلى الحواجز الاصطناعية والهيكلية لتحديد المركز المهيمن.

119- ويوصى بأن ينص نظام المنافسة الحرة على برنامج إخبار تطوعي أو عفو يمنح الحصانة (الكلية أو الجزئية) للشركات التي ترغب في التعاون مع السلطة في التحقيق مع التكتلات الاحتكارية الصلبة.

### 2- التغييرات المتعلقة بالإطار المؤسسي

120- لضمان الاستقلالية الواجبة لمديرية التحقيقات ومجلس إدارة اللجنة الوطنية للمنافسة، يُوصى بإلغاء الموافقة المسبقة للمجلس لمباشرة التحقيقات.

121- ويوصى بعدم الاقتصار على هامش تقدير مجلس الكفاءات في عمليات الاختيار، عند تحديد النبذة المهنية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة.

122- ومن الواضح أن الأجل الزمني المنصوص عليها في القانون لإجراء التحقيقات غير كافية، ولذلك ينبغي تمديدها لتشمل مزيداً من الضمانات في التعامل مع الإجراءات المتصلة بالتحقيق.

123- وسيكون من المناسب النظر في زيادة ميزانية اللجنة الوطنية للمنافسة، حتى تتمكن من توظيف المزيد من المهنيين، ولا سيما في مديرية التحقيقات.

## 3- التغييرات في القدرة التنفيذية للنظام

- 124- في قطاع الكهرباء، يوصى بإنشاء كيان عام يتمتع بسلطات تنظيمية حصرية.
- 125- ولغرض حساب الغرامات، يجب مراعاة الحجم الإجمالي لمبيعات الشركات المخالفة، وليس فقط حجم المبيعات المتعلقة بالمنتجات ذات الصلة بالسلوك.
- 126- ويقترح إدراج عقوبة حظر التعاقد مع أجهزة إدارة الدولة والشركات العمومية، والحصول على امتيازات، لفترة محددة بـ 3 أو 5 سنوات، في حالات السلوك التواطئي.
- 127- ومن أجل تعزيز إنفاذ القطاع الخاص لقانون المنافسة، يوصى بالنص على فترات تقادم أطول.
- 128- وأخيراً، يوصى بأن تطعن اللجنة الوطنية للمنافسة أمام محكمة الحسابات في أعمال السلطة (دون رتبة القانون) التي يحتمل أن تعرقل المنافسة الفعالة.

## باء - توصيات بشأن عمل اللجنة الوطنية للمنافسة

- 129- يوصى بأن تصدر الهيئة أدلة تقدم توضيحاً لمنهجيتها في تحليل عمليات التركيز.
- 130- وينبغي توضيح ما إذا كان الإخطار بعملية تركيز يعلق تنفيذ أو حصول الفعل موضوع الاستشارة إلى أن يتم البت في الإخطار المذكور.
- 131- وفيما يتعلق بالدراسات القطاعية، يوصى بتوضيح الصلاحيات التي يمكن أن تمارسها اللجنة الوطنية للمنافسة لجمع المعلومات اللازمة لإعدادها.
- 132- ويوصى بأن تعطى الأولوية من الآن فصاعداً للتحقيقات في السلوكيات المحظورة في الأسواق المتأثرة، لأنها نادرة حتى الآن.
- 133- وقامت اللجنة الوطنية للمنافسة بأنشطة ترويج مختلفة، ومع ذلك، فمن المستحسن مضاعفة الجهود للنهوض بثقافة المنافسة، من أجل تعريف السكان بالموضوع، وقيل كل شيء، أو ساط الأعمال.
- 134- ويوصى بأن تكثف اللجنة الوطنية للمنافسة التنسيق مع الهيئات التنظيمية القطاعية من خلال إبرام اتفاقات تعاون.
- 135- ومن المستحسن للغاية إجراء دراسة قطاعية حول النقل العام من أجل التحقق من درجة المنافسة الموجودة في هذا القطاع.
- 136- ويجب تعميق التعاون مع هيئة حماية المستهلك والمديرية الوطنية للمشتريات العمومية بسبب التفاعلات الواضحة التي قد تحدث في الأمور المعروضة على كل واحدة من هذه الهيئات.
- 137- وفيما يتعلق بالقضاء، من المستحسن جداً إنشاء آليات تعاون لتحسين تدريب القضاة في هذا المجال، ولا سيما أعضاء محكمة الحسابات.